

## بيان غرفة دعم المجتمع المدني

### مؤتمر بروكسل الثامن "دعم مستقبل سوريا والمنطقة"

29 أبريل 2024

هذا البيان كتبه المشاركون في غرفة دعم المجتمع المدني، وشاركوه في الحدث الجانبي لغرفة دعم المجتمع المدني في إطار مؤتمر بروكسل الثامن وهو "ليس وثيقة رسمية للأمم المتحدة"

#### السيدات والسادة

مع كل لقاء سنوي لمؤتمر بروكسل، يتكون لدى الناشطات والناشطين المدنيين أمل جديد أن القضية السورية مازالت تحظى باهتمام دولي وأن لديهم في الساحة الدولية شركاء يدعمون عملية سياسية حقيقية تكفل الامن والسلام واستعادة سوريا لتعافيها وإرساء دعائم جديدة للاستقرار، وطى هذا العقد المومج من التزيف والتشتت المجتمعي والانقسامات.

#### الأصدقاء الأعزاء

لقد وصل النزاع في وعلى سوريا إلى مرحلة خطيرة تستدعي تحفيز جهود استثنائية اليوم، وهي مسؤولية أخلاقية اضافة إلى كونها جزء من مسارات السلم الدولي. لكن بدلا من ذلك تستمر حالة المراوحة في العملية السياسية، واستعصاء عمل اللجنة الدستورية ومكان انعقادها لأسباب ليست بصللة بالقضية السورية، وقد أشارت الاحاطة الاخيرة للمبعوث الدولي إلى تصاعد اشكال مختلفة من النزاع جعلت سوريا مساحة لصراعات إقليمية ودولية، وأن مخاطر جدية مازالت تتصاعد على مستوى الحماية والامان وحتى على مستوى وحدة الجغرافيا.

لا يعني ذلك أننا نريد تحميل القضية السورية على مسببات إقليمية أو دولية فقط اذ نعتقد أيضا أن تحملنا للمسؤولية كسوريين وسوريات سنبقى أولوية والانطلاق منها لمخارج أمنة، فيما لو تقدمت وحدة المصالح المجتمعية على حالة التشتت الحالية، ونعتقد انكم قادرون على تعزيز نهج من هذا النوع.

ما نود الإشارة إليه في النسخة الثامنة من مؤتمر بروكسل ثلاث نقاط مركزية تعكس رؤيتنا كأحد فرق غرفة دعم المجتمع المدني وهي مساحتنا الديناميكية الأمنة التي نعكس من خلالها المصالح الكبرى للمجتمع السوري كجزء من مسؤوليتنا في تدعيم صموده ونهضته.

من هنا، ثلاثة عناوين رئيسية نجد أنها أولويات تجنب بلادنا دفع المزيد من الكلفة – وهي مازالت تدفعها- وتجعل من برامج الاستجابة والدعم ملموسة بشكل أكبر على المدنيين المتوسط والبعيد.

أولا: تأمين مناخات محلية لبيئة أمنة هادئة محايدة.

ثانيا: تأمين توازن فعال بين مكونات الرابطة الثلاثية: الملمفين الإنساني والتنمية وقطاع بناء السلام.

ثالثا: نعتقد أن الحاضنة الأكثر نزاهة للعمل على هذين المحورين هي التجمعات المدنية داخل وخارج سوريا وشبكة تحالفاتها الموسعة مع جمهورها أولاً ومع القوى الإيجابية الفاعلة ثانياً.

وسنحاول عرض بعض التفاصيل حول هذه الرؤية، إذ نعتقد أن هذه العناوين الثلاث هي ما تشير اليه مختلف القرارات الأممية المتعلقة بالقضية السورية وحتما يأتي على رأس القرار الأممي 2254 الذي يحظى بالإجماع الدولي ويرسم خارطة طريق عملية لأنه يتعامل بشكل صريح مع جذور القضايا، المتراكمة ما قبل وأثناء النزاع المستمر حتى اليوم.

### رؤيتنا حول البيئة الآمنة والهادئة والمحايدة

1. كانت سوريا خلال تاريخها ما بعد الاستقلال قد بدأت شوطا ملموسا في بناء دولتها وتطوير عقدها الاجتماعي بما يتناسب مع تشكلها التاريخي وموقعها الجيوسياسي، وكان مقدر لها ان تغادر بيئة مجتمع المخاطر غير المستقرة، لتكون اليوم دولة ناضجة وفاعلة في الشرق المتوسط، لكن بقاء عدد كبير من قضايا التطوير السياسي والاقتصادي والاجتماعي معلقة بما فيها هوية المجتمع وهوية الاقتصاد وقضايا الحقوق والحريات ساهمت جميعها بتكرار موجات من الاستعصاء السياسي تطورت كل مرة إلى حالات من العنف والعنف المضاد مع ما يعنيه ذلك من تراجع على مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتراجع أداء المؤسسات.

2. نعتقد أن المخرج لعدم تكرار ذلك مستقبلا، بل والخروج من المستنقع الحالي مرتبط بإرساء قواعد بيئة امنة هادئة ومحايدة، تضمن معالجة مختلف المشكلات عبر الحوار الوطني السلمي وليس عبر أدوات العنف وإن تأكيد المبعوث الخاص حول الملكية السورية ومسائل بناء الثقة والخطوات الملموسة المتبادلة التي يمكن أن تقدمها أطراف النزاع هي بالضرورة أجزاء متعددة من بناء هذه البيئة وستكون ملموسة وواقعية فيما لو حظيت بدعم دولي يحترم المبادئ العامة التي تضمنها القرار 2254.

3. ليست البيئة الآمنة قرارا أو شرطا تعجيزيا يجب تحقيقه قبل أي استجابة أو دعم، بل يجب النظر إليها كمسار محلي ودولي في معالجة المشكلات التي بالضرورة هي غير معزولة عن التجاذبات المحيطة بها، إن نهجا دوليا جديدا يبدو مطلوبا في معالجة القضايا المحلية عبر العمل المشترك لخلق بيئات آمنة محايدة تمنع امتداد النزاعات، فالحدود الوطنية وحدها لم تعد كافية لإبقاء المشكلات حصريا داخلها. وأشكال الدعم المقدمة من قبل جميع الأطراف لهذا التحويل مهمتها أن تكفل مخارج سلمية عادلة ومستدامة ويمكن من خلال هذا النهج التكاملية تصويب الفجوات التي تتشكل أثناء عرض عناوين وخيارات جديدة لمعالجة الملفات العالقة ومن ضمنها الهجرة والنزوح والاعتقال خارج القانون والإخفاء القسري والعودة.

4. نعتقد أن هذا المنهج في السياسة الدولية يجب أن يتشكل كمظلة حماية وأداة تقويم تدقق مراحل تحويل النزاعات وتطور مفهوم المناطق الآمنة وخفض التصعيد إلى وقف شامل لاستهداف المدنيين والمدنات والأعيان المدنية وتوفير بيئات دعم التماسك المجتمعي وكشف الحقائق حول الانتهاكات وتحقيق مصالحتات مجتمعية عادلة وهي جميعها مرتكزات لا غنى عنها لانطلاق عملية سلام مستدام.

#### أما محور تركيزنا الثاني فيتعلق بمفهوم الرابطة الثلاثية:

1. نعتقد أن هذا المفهوم لا يمكن فصل عناصره الثلاث عن بعضها، وإنما سيعمل بفعالية مؤثرة مستدامة كلما تعين علينا أن نسأل برامج الدعم ومنهجيات الاستجابة، هل تحقق استجابة إنسانية حقيقية مدعومة بنهج تنموي يعتمد أولويات المجتمعات المحلية أولاً، ويصب كل ذلك بالمحصلة في تقليص العنف وانحسار اقتصادياته لصالح الاقتصاد التشاركي المدني ثانياً، ويساهم ذلك كله في تعزيز الشراكة المجتمعية واختراق خطوط الفصل وبدء مسيرة سلم مجتمعي على أسس العدالة والانصاف ومستلزمات طي صفحة النزاع بنجاح دون السماح بتجديدها ثالثاً.

2. لا يمكن للرابطة الثلاثية حتى مع توفر توازن عال بين عناصرها الثلاث أن تكون ذات مردود مستدام إن لم تحمها بيئة آمنة هادئة محايدة، مع ذلك فإن تطور التوازنات ضمن الاستجابتين الإنسانية والتنموية مع عملية بناء السلام هي أيضاً جزء من تدعيم تلك البيئة الآمنة.

3. أي نجاح وتقدم لأحد هذين الموضوعين سينعكس بالضرورة تقدماً في الآخر والعكس صحيح، لقد جرت تطبيقات استجابات كثيرة للرابطة الثلاثية في غياب إجراءات البيئة الآمنة نجد اليوم أنها لم تصمد ولم تخلق عتبة جيدة لواقع السوريين سواء في التعليم أو الصحة أو الأمن الغذائي والمائي ولم تخلق فرص واسعة للتماسك المجتمعي. هذا يستدعي التدقيق الحيادي والنزيه في منهجيات الاستجابة ووضع تقويمات أكثر فعالية للتحقق وقياس الأثر.

4. يبدو ضمناً أن نهج دعم الصمود والإنعاش أو الإنعاش المبكر على أهميته هو أيضاً منهج يحتاج لمقاربة من هذا النوع ليعطي المردود المتوقع منه، وهذا يعني أن قضايا عدالة التوزيع وبناء الاحتياجات وفق العرض المحلي لا الطلب، وإعادة تنشيط سلاسل إنتاج محلية قائمة على الشراكات بين المناطق كل ذلك مهم ويخدم مفهوم الرابطة الثلاثية ومنهج الاستجابة، ولكنه حتماً سيكون منصفاً وفعالاً ومستداماً تحت مقومات البيئة الآمنة والهادئة والمحايدة.

5. وإذا نظرنا إلى موضوع الهجرة من سوريا وفق هذا المعيار سنكتشف أن حلولها المقدمة حتى اليوم باعتماد مصدات أمنية وقانونية لم تكن ناجحة بالقدر الكافي، هناك أوضاع قاسية على مستوى البنى

التحتية والخدمات وفقدان دورات نتاج محلي فاعلة تشكل بمجموعها بيئة طاردة وتدفع بالكوادر والشبابية منها بشكل خاص للمغامرة وتشكيل أفواج هجرة جديدة وأيضا تمنع راغبين كثر بالعودة إلى بلدهم أو مناطقهم لأن مستلزمات بيئة العمل والتعليم والصحة وباقي الخدمات منقطة بالأحمال ولا تتوفر بيئة آمنة محايدة تمنحهم الثقة للعودة بكرامة وبمعايير الحماية الكافية.

6. إن النهج التكاملي للرابطة الثلاثية فعال حين يبني توازنا داخليا بين عناصره الثلاث مدعوما بمظلة البيئة الامنة المحايدة، وبالتوازي حين يضمن دون إقصاء مصالح وحاجات المجتمعات المحلية بكثير من الشفافية، وهذا يستدعي برأينا مساحة مختلفة في توزيع الصلاحيات بين المركز والأطراف يقلص إلى حد مناسب التمرکز الشديد في اليات اتخاذ القرار ويسمح لقواعد اللامركزية أن تبدأ بالتقدم والانخراط بفعالية في عمليات تحديد الحاجات وطرق الاستجابة وتقييم مفاعيل مختلف مناهج الدعم.

أما موضوعنا الثالث فهو حول حماية وتأصيل الممارسات المدنية على مستوى السكان وعلى مستوى العمل المدني العام

1. قدمت الفرق التطوعية والمنظمات المدنية والمبادرات المجتمعية أقصى ما لديها دعمًا لضمود السكان وهو واجبها وستبقى تقدمه لأنها تعتقد أن الحماية التي يجب أن يتمتع بها العمل المدني تنطلق بالأساس من الشراكة العميقة مع المجتمعات المحلية داخل الجغرافيا السورية ومناطق الشتات. والتعبير بشجاعة وعمق عن مصالحهم.

2. نعتقد أن قوننة العمل التطوعي المدني بعد كل هذا الدور الريادي للناشطين والناشطات يجب أن يتكرس على المستويين الدستوري والقانوني بأطر حديثة تفتح المجال العام وتضبط قواعد عمل دون أن تصادر حرية التشكيل والوصول والتنفيذ.

3. لا تقل قطاعات العمل التي تركز على قضايا الحقوق وصناعة السلام أهمية عن أدوار منظمات الاستجابة الإنسانية وهذا يعيدنا من جديد إلى الرابطة الثلاثية، وتعميق شراكات بينية بين اختصاصات الملف الإنساني والتنموي وبناء السلام.

4. الكيانات المدنية المنظمة المنخرطة في الشأن العام تدرك إلى حد جيد مساحة عملها وقطاعات الدعم التي تطوعت لخدمتها من أجل تغيير حاضر سوريا وبناء مستقبلها، من هنا هي لا تنافس على جبهة الفعل السياسي أو تدخل في تنافس مع السياسيين، بل منطلقها الشراكة المجتمعية الموسعة ومنح السكان مزيد من الخيارات لتحسين شروط العيش والأمن والحريات، لكن ذلك لا يبلغ أهمية وجود هذه

الكيانات على الطاوات التي تنشط في الملف السوري، لأنها تعكس بالضرورة مصالح أوسع طيف من السكان دون إقصاء أو تهميش.

مما سبق نعتقد أن مؤتمر بروكسل الثامن هو نافذة متجددة وفرصة لتأكيد عدد من قواعد العمل الدولي لاستنهاض حلول عميقة لا ترتحن لمنهج إدارة الأزمة بل هي منخرطة بفهم ومعالجة جذور الأزمة ونعتقد أن تركيب البيئة الأمانة والهادئة والمحايدة على ثلاث مرتكزات الرابطة الثلاثية وتدعيم القطاع المدني والشراكة العميقة بينه وبين المجتمعات المحلية هي توليفة تقدم عدد مهم من الحلول على صعيد الاستجابة المستدامة وتمنح العمل المدني أدوات استشعار حول تطبيقات حريصة على لا ضرر ولا ضرار وتخلق مزيد من مجالات استنهاض القوى المحلية التي عطلها الصراع.

مع بداية الألفية الثالثة كنا كناشطين وناشطات نحضر أنفسنا للانخراط في المبادئ العالمية لهذه الألفية حول التنمية المستدامة وحماية البيئة وصيانة الإرث الانساني والحضاري وإيقاف كل أشكال التمييز وتعزيز المساواة التامة بين النساء والرجال والتعليم المواكب للتطور والديمقراطية.

نجد أنفسنا اليوم أمام المهمة التي فرضتها ظروف الصراع في وعلى بلادنا وهي مهمة كنا انجزناها منتصف القرن الماضي لتغدو مهمة ملحة اليوم وهي التحرر الوطني.

نحن في غرفة دعم المجتمع المدني بكوادرننا وبالجمهورية الذي نمثله من أصحاب الحقوق لن نتخلى عن ربط المسارين: تحرر وطني كامل ومنجز تحت عنوان السيادة والدولة الديمقراطية، واستكمال مسار سوريا في انجاز مبادئ الألفية الثالثة.

وكلنا أمل أنكم تدعمون ذلك